

## اقتراح قانون معجل مكرر

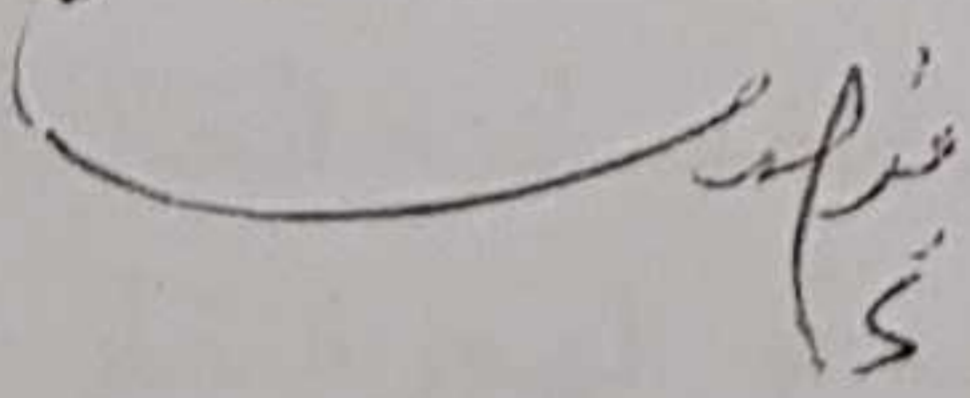
### مادة وحيدة:

أولاً - أُجيز للجامعة اللبنانية ولمرة واحدة فقط إجراء عقود التعاقد بالتفرغ مع الأساتذة المتعاقدين بالساعة وذلك شرط ان يكونوا مستوفي الشروط الأكاديمية، وعلى أن يكون التفرغ خلال العام الدراسي 2021-2022 ووفق حاجات وقوانين الجامعة اللبنانية، وعلى أن تُراعى مقتضيات الوفاق الوطني. وبعد أن ينال موافقة لجنة يشكلها مجلس النواب لهذا الغرض.

ثانياً - تثبيت الأساتذة المتفرغين منذ العام 2014 في ملاك الجامعة اللبنانية.

ثالثاً - يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

فيصل عمر كرامي



٢٠٢٢/١٠/١٠

## الأسباب الموجبة

حيث أنه جرت العادة في الجامعة اللبنانية أن تتقدم كل وحدة من وحدات كلياتها باقتراح لتفريغ الأساتذة المتعاقدين بالساعة لديها والذين تتوفر فيهم الشروط الأكاديمية والقانونية المطلوبة إلى مجلس الجامعة، الذي يرفعه بدوره إلى وزير التربية لعرضه على مجلس الوزراء ليصدر مرسوم تفرغ الأساتذة المتعاقدين.

وحيث أن إقرار آخر ملف تفرغ في الجامعة اللبنانية قد تم في العام ٢٠١٤ وقد تقاعد منذ ذلك الحين مئات أساتذة الجامعة ما ترك شغوراً هائلاً يغطيه الأساتذة المتعاقدون الذين باتوا يشكلون ما يقارب الـ ٨٠% من الكادر التعليمي للجامعة في مخالفة واضحة لقوانين تنظيم الجامعة التي تمنع أن تتجاوز هذه النسبة الـ ٢٠%.

وحيث أن الأساتذة المتعاقدين لا تتوفر لهم أدنى ظروف العيش الكريم حيث يضطرون للانتظار لمدة سنتين لقبض مبالغ زهيدة ولا يتمتعون بأي تقديرات صحية أو اجتماعية كبدايات الاستشفاء والنقل ومنح التعليم ما يؤدي إلى تشتيت جهودهم.

وحيث أن عدم تفريغ الأساتذة المتعاقدين في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة يؤدي بهم إلى ترك الجامعة اللبنانية والالتحاق بالجامعات الخاصة أو الهجرة خارج لبنان ما يحرم الجامعة الوطنية من كوادرها الشابة وأدمغتها المميزة.

وحيث أن كل ما سبق ينعكس ضرراً مؤكداً على مصلحة ما يفوق الـ ٨٥ ألف طالب في كليات الجامعة المختلفة و يحرمهم من التعليم النوعي الذي يجب أن تؤمنه الجامعة الوطنية لأبنائها ما يشكل تهديداً "للأمن القومي التعليمي" في لبنان.

وحيث أن التفريغ للأساتذة في الجامعة اللبنانية غير ممكن حالياً بسبب عدم انعقاد جلسات مجلس الوزراء، لذلك كان اقتراح هذا القانون المعجل المكرر.